

ظن وأخواتها

قال ابن مالك:

انصب بفعل القلب جزئي ابتدا ... أعني: رأى، خال، علمت، وجدا
ظن، حسبت، وزعمت، مع عد ... حجا، درى، وجعل اللذ كاعتقد
وهب، تعلم، والتي كصييرا ... أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء وهو (ظن وأخواتها) وعملها نصب المبتدأ والخبر مفعولين لها، ومنها المتصرف الذي يعمل في صيغة الماضي والمضارع والأمر، ومنها غير المتصرف (الجامد) وعمله مقصور على صيغته الخاصة به، وتنقسم إلى قسمين:

أحدهما: أفعال القلوب، وقد تدل على اليقين والعلم، أو على الرجحان، والثاني: أفعال التحويل.

أمثلة هذه الأفعال:

القسم الأول، أفعال القلوب، وهي نوعان:

أولاً: الأفعال الدالة على اليقين:

١. رأى، مثالها قول الشاعر:

رأيت الله أكبر كل شيء ... محاولة وأكثرهم جُنودا

الشاهد فيه قوله: ((رأيت الله أكبر)) ووجه الاستشهاد به، مجيء (رأى) فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين، أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله: أكبر، وقد تستعمل رأى بمعنى ظن، كقوله تعالى: {إنهم يرونه بعيدا} أي يظنوننه.

وتأتي (رأى) كذلك بمعنى حلم، أي رأى في منامه، وتسمى: الخلمية، وتتصب مفعولين أيضا، ومثالها قوله تعالى: {إني أراي أعصر خمرا} فالياء مفعول أول، وأعصر خمرا جملة في موضع المفعول الثاني، ومثالها أيضا قول الشاعر:

أبو حنش يؤرقني وطلق ... وعمار، وأونسة أتالا

أراهم رفقتي حتى إذا ما ... تجافى الليل، وانخزل انخزالا

إذا أنا كالذي يجري لورد ... إلى آل فلم يدرك بلالا

الشاهد فيه قوله: أراهم رفقتي، حيث أعمل (أرى) في مفعولين، أحدهما الصمير البارز المتصل به، والثاني قوله: رفقتي، ورأى بمعنى حلم: أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى (علم) في الأعمال، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن، فلذا أجريت مجراه.

وتأتي (رأى) بمعنى أبصر نحو: رأيت الكواكب، وبمعنى: اعتقد، نحو: رأى أبو حنيفة حلّ كذا، وتأتي قليلاً بمعنى: أصاب رثته، وتقول " رأيت محمداً " تريد ضربته فأصبت رثته، وهي بهذه المعاني تتعدى لمفعول واحد.

٢. علم، ومثالها: علمتُ زيداً أخاك، وقول الشاعر:

علمتُك الباذلَ المعروفَ فانبعثتُ ... إليك بي واجفأتُ الشوقَ والأملَ

الشاهد فيه قوله: علمتُك الباذلَ، وعلم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله الباذل.

وقد تأتي (علم) بمعنى ظنّ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: (فإن علمتُموهنّ مؤمناتٌ فلا تُرْجِعُوهُنَّ إلى الكُفَّارِ)، وتتصب مفعولين أيضاً، وقد تأتي بمعنى: عرف، فتتعدى الواحد، مثل: هل علمتُ الخبرَ؟ وإذا كانت علم بمعنى عرف تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: علمتُ زيداً، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً)، وفي ذلك يقول ابن مالك:

لعلم عرفان وظنّ تهمة ... تعدية لواحدٍ ملترمه

٣. وجد، ومثالها قوله تعالى: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ).

٤. درى، ومثالها قول الشاعر:

دريتُ الوفيَّ العهدَ يا عرُو فاعتبط ... فإن اغتباطاً بالوفاء حميدٌ

الشاهد فيه قوله: (دريتُ الوفيَّ العهدَ) فإن درى فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين، أحدهما: التاء التي وقعت في محلّ رفع نائب فاعل، والثاني هو قوله: الوفي.

واعلم أنّ (درى) يستعمل على طريقين، أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد، ولثاني بالباء، كما في قوله تعالى: (ولا أدراكم به) والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

٥. تعلّم وهي التي بمعنى إعلم، ومثالها قوله:

تعلّم شفاءَ النفسِ قهرَ عدوّها ... فبالغ بلطفٍ في التّحليلِ والمكْر

الشاهد فيه قوله: (تعلّم شفاءَ النفسِ قهرَ عدوّها) حيث ورد فيه تعلم بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، الأول: شفاء النفس، والثاني: قهر عدوها.

واحترز ابن مالك بقوله: (وهي التي بمعنى اعلم) عن التي في نحو قولك: تعلّم النّحو، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّ قولك (تعلّم النّحو) أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك: (تعلّم أنك ناجحٌ) فإنّ معناه اعلم نجاحك في المستقبل، وثانيهما: أنّ التي من أخوات ظنّ تتعدى إلى مفعولين، والآخرى تتعدى إلى مفعول واحد، وثالثها: أنّ التي من أخوات ظنّ جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة، تامة التصرف، تقول: تعلّم الحساب، يتعلّمه، وتعلّمه أنت.

ثانياً: الأفعال الدالة على الرجحان:

١. خال، ومثالها قولك: خلتُ زيداً أخاك، وقد تستعمل لليقين كقوله:

دعاني الغواني عمَّهن وخلصني ... لي اسم فلا أدعى به وهو أول

الشاهد فيه قوله: وخلصني لي اسم، فإن "خال" فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن، لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين، أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما جملة: لي اسم، من المبتدأ والخبر.

٢. ظن، ومثالها: ظننتُ زيداً صاحبك، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: ﴿وظنُّوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾، وإذا كانت ظنَّ بمعنى (اتهم) تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: ظننتُ زيداً، أي: اتهمته، ومنه قوله تعالى: ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ في قراءة بعض المكيين والبصريين، أي: بمتهم.

٣. حسب، ومثالها: حسبتُ زيداً صاحبك، وقد تستعمل لليقين كقوله:

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ ... رباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلاً

الشاهد فيه قوله: حسبت التقى خير تجارة، حيث استعمل الشاعر فيه (حسبت) بمعنى (علمت)، ونصب به مفعولين، أولهما قوله: التقى، وثانيهما قوله: خير تجارة.

٤. زعم، ومثالها قوله:

فإن ترعمني كنتُ أجهلُ فيكم ... فأني شريئُ الحلمِ بعدك بالجهلِ

الشاهد فيه قوله: تزعميني كنت أجهل، حيث استعمل المضارع من (زعم) بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة كان ومعمولها.

والأكثر في زعم أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) المؤكدة، سواءً أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا)، وقوله سبحانه: (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً) أم كانت مشددة، كما في قول كثير عزة:

وقد زعمتُ أنني تغيرتُ بعدها ... ومن ذا الذي يا عزُّ لا يتغير؟

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازماً، بل قد تتعدى زعم إلى المفعولين بغير توسط أن بينهما، فمن ذلك بيت الشاهد السابق، ومنه قول أبي أمية الحنفي:

زعمتني شيخاً، ولستُ بشيخٍ ... إنما الشيخُ من يدبُ دبيباً

٥. عد، ومثالها قوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكك في العدم

الشاهد فيه قوله: فلا تعدد المولى شريكك، حيث استعمل المضارع من (عد) بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما قوله: (المولى) والثاني قوله: (شريك).

٦. حجا، ومثالها قوله:

قد كنتُ أحجو أبا عمرو أبا ثقةٍ ... حتى ألمت بنا يوماً ملماً

الشاهد فيه قوله: (أحجو أبا عمرو أبا) حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظنَّ، ونصب به مفعولين، أحدهما (أبا عمرو) والثاني (أبا ثقة).

٧. جعل، ومثالها قوله تعالى: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً} وقيد ابن مالك (جعل) بكونها بمعنى اعتقد احتراراً من (جعل) التي بمعنى (صير) فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

٨. هب، بمعنى ظنَّ، وهو فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماضي ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة، وهي التفضل بما ينفع الموهوب له؛ كان متصرفاً تامَّ التصرف، قال الله تعالى: (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه: (يهب لمن يشاء إناثاً) وقال: (هب لي حكماً).

والغالب على فعل (هب) القلبي أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت، وقد يدخل على (أن) المؤكدة ومعموليهما، فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لحناً؛ لأنه واقع في فصيح العربية، وقد زوي حديث عمر: هب أن أبانا كان حماراً؟ وهو مع فصاحته قليل.

وأفعال القلوب متصرفة، ما عدا تعلم بمعنى: اعلم، وهب، فيستعمل منها الماضي، نحو: ظننت زيداً قائماً، والمضارع، نحو: أظنُّ زيداً قائماً، والأمر، نحو: ظنَّ زيداً قائماً، واسم الفاعل، نحو: أنا ظانُّ زيداً قائماً، واسم المفعول، نحو: زيد مظنونُّ أبوه قائماً، فأبوه هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، وقائماً المفعول الثاني، والمصدر، نحو: عجبت من ظنِّك زيداً قائماً، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

القسم الثاني: أفعال التحويل:

تتعدى هذه الأفعال أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعدّها بعضهم سبعة:

١. صير، نحو: صيرتُ الطين خزفاً، وهذا الفعل يختلف عن (صار) التي من أخوات كان.

٢. جعل، نحو قوله تعالى: {وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً}.

٣. وهب، كقولهم: وهبني الله فداك، أي صيرني.

٤. اتخذ، كقوله تعالى: {لَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ جُرًا} في قراءة.

٥. اتخذ، كقوله تعالى: {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً}.

٦. ترك، كقوله تعالى: {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي بَعْضٍ} وقول الشاعر:

وربيته حتى إذا ما تركته ... أبا القوم واستغنى عن المسح شاربه

الشاهد فيه قوله: (تركته أبا القوم) حيث نصب بالفعل (ترك) مفعولين، لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله: أبا القوم.

٧. رد، كقول الشاعر:

رمى الحدثنان نسوة آل حرب ... بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهنّ السود بيضاً ... ورد وجوههنّ البيض سوداً

الشاهد فيه قوله: فرد شعورهنّ...، وقوله: ورد وجوههنّ إلخ، حيث استعمل الفعل (ردّ) في معنى التّصيير والتّحويل، ونصب به مفعولين في كلا الموضوعين.

التعليق والإلغاء:

قال ابن مالك:

وخصّ بالتعليق والإلغاء ما... من قبل هبّ، والأمر هبّ قد ألزما

كذا تعلم، ولغير الماضي من ... سواهما اجعل كلّ ماله زكراً

وجوز الإلغاء لا في الابتداء ... وانو ضمير الشان أو لام ابتداء

في موهم إلغاء ما تقدّم ... والتزم التعليق قبل نفي ما

وإنّ، ولا، لام ابتداء، أو قسم ... كذا، والاستفهام ذا له انتم

اختصت الأفعال القلبية المتصرفة من ظنّ وأخواتها بحكمي التعليق والإلغاء، فالتعليق هو: ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع، نحو: ظننتُ لزيد قائم، فقولك: لزيد قائم، لم تعمل فيه ظننت لفظاً لأجل المانع لها من ذلك، وهو اللام المعلّقة، ولكنّه في موضع نصب، بدليل أنّك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً، فهي عاملة في (زيد قائم) في المعنى دون اللفظ، ومتى ما وجد المانع من العمل لفظاً وجب التعليق، ولم يصحّ الإعمال.

ويجب التعليق إذا وقع بعد الفعل أحد المعلّقات، وهي: ما النافية، نحو: ظننتُ ما زيد قائم، أو إن النافية، نحو: علمتُ إن زيد قائم، ولا النافية، نحو: ظننتُ لا زيد قائم ولا عمرو، أو لام الابتداء، نحو: ظننت لزيد قائم، أو لام القسم، نحو: علمت ليقوم زيد، أو الاستفهام، نحو: علمتُ أين زيد مسافر.

وإلغاء هو: ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع، نحو: زيد ظننت قائم، فليس لظننت عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ، ويجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً، نحو: زيد ظننت قائم، أو آخرًا، نحو: زيد قائم ظننت، وإذا توسطت، قيل: الإعمال والإلغاء سيان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن، وإن تقدّمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: ظننت زيد قائم، بل يجب الإعمال، فتقول: ظننت زيدًا قائمًا، وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي نحو: أظن لزيد قائم، وزيد أظن قائم، وأخواتها، وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل، وهي صير وأخواتها.

حذف مفعولي ظنّ وأخواتها:

قال ابن مالك:

ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين أو مفعول

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دل دليل على ذلك، فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: هل ظننت زيدًا قائمًا؟ فتقول: ظننت. التقدير: ظننت زيدًا قائمًا، تحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عارًا عليّ وتحسب

الشاهد فيه قوله: (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، أي: وتحسب حبهم عارًا عليّ، فحذف المفعولين، وهما: حبهم وعارًا عليّ لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: هل ظننت أحدًا قائمًا، فتقول: ظننت زيدًا، أي: ظننت زيدًا قائمًا، فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

الشاهد فيه قوله: فلا تظني غيره، حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، أي فلا تظني غيره واقعًا، فغيره هو المفعول الأول، وواقعًا هو المفعول الثاني، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافاً لابن ملكون.

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز، لا فيهما، ولا في أحدهما، فلا تقول: ظننت، ولا ظننت زيدًا، ولا ظننت قائمًا، تريد: ظننت زيدًا قائمًا.

إجراء القول مجرى الظن:

قال ابن مالك:

وكتظن اجعل: تقول، إن ولي ... مستقهما به ولم ينفصل

بغير ظرف، أو كظرف أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل

القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تُحكى، نحو: قال زيد: عمرو منطلق، وتقول: زيد منطلق، لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية، ويجوز إجراؤه مجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن.

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين:

أحدهما، وهو مذهب عامة العرب، أنه لا يُجرى القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة، عند عامة النحويين:

الأول: أن يكون فعل الظن مضارعًا.

الثاني: أن يكون للمخاطب.

الشرط الثالث: أن يكون مسبقًا باستقهما.

الشرط الرابع: ألا يفصل بينهما، أي بين الاستقهما والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فإن فصل بأحدهما لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: ولم ينفصل بغير ظرف إلى آخره.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: أتقول عمرًا منطلقًا، فعمراً مفعول أول، ومنطلقاً مفعول ثان، ومنه قوله:

متى تقول القلص الرّوايسما ... يَحْمِلَنَ أمَّ قاسمٍ وقاسمًا

الشاهد فيه قوله: (تقول القلص يحملن) حيث أجرى تقول مجرى تظنّ، فنصب به مفعولين: الأوّل قوله: القلص، والثاني: جملة يحملن، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم متى تظن.. إلخ فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أنّ (تقول) يجري مجرى تظن، لأنّه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الاخرى، دلّ ذلك على أنّ الكلمتين بمعنى واحد، إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الاخرى، لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت، لأن شرط الرواية بالمعنى ألاّ تغير المراد.

ولو كان الفعل غير مضارع، نحو: قال زيدٌ عمروً منطلقً، لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء وكذا إن كان مضارعًا بغير تاء، نحو: يقول زيدٌ عمروً منطلقً، أو لم يكن مسبقاً باستفهام، نحو: أنت تقول عمرو منطلق، أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول له، نحو: أنت تقول زيدٌ منطلقً، فإن فصل بأحدها لم يضر، نحو: (أعندك تقول زيدًا منطلقًا)، و(أفي الدار تقول زيدًا جالسًا)، و(أعمرًا تقول منطلقًا) ومنه قوله :

أجهالا تقول بني لؤيِّ ... لعمرُ أبيك أم متجاهلينا

الشاهد فيه قوله: (أجهالا تقول بني لؤي) حيث أعمل: تقول عمل: تظن، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: جهالا والثاني قوله: بني لؤي، مع أنه فصل بين أداة الاستفهام -وهي الهمزة والفعل بفاصل -وهو قوله: جهالا - وهذا الفصل لا يمنع الاعمال، لأن الفاصل معمول للفعل، إذ هو مفعول ثان له.

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة، جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول، نحو: أتقول زيدًا منطلقًا، وجاز رفعهما على الحكاية نحو: أتقول زيد منطلق.

إجراء القول مجرى الظنّ عند بني سليم:

قال ابن مالك:

وأجري القول كظنّ مطلقًا ... عند سليم، نحو: قل ذا مشفقًا

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في إجراء القول مجرى الظنّ، وهو مذهب سليم، فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقًا، أي سواء كان مضارعًا أم غير مضارع، وُجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد، وذلك نحو: قل ذا مشفقًا، فذا مفعول أول، ومشفقًا مفعول ثان، ومن ذلك قوله:

قالت وكنت رجلاً فطيئًا ... هذا لعمر الله إسرائينا

الشاهد فيه قوله: قالت... هذا... إسرائينا، حيث أعمل قال عمل ظنّ، فنصب به مفعولين، أحدهما: اسم الإشارة، وهو: ذا من هذا، والثاني: إسرائينا.

تدريبات عامة في باب ظنّ وأخواتها

س ١. استخرجي الأفعال النَّاصِبة لمفعولين، وبيّني نوعها، وما نصبتَه من مفعولات:

١. قوله تعالى: ((أفمن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا))

٢. قوله تعالى: ((فَأَصَابَهُ وَاِبْلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا))

٣. قوله تعالى: ((وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ))

٤. قوله تعالى: ((وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً))

٥. قوله تعالى: ((فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا))

٦. قوله تعالى: ((وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ))

٧. قوله تعالى: ((وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا))

٨. قوله تعالى: ((يُرْدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ))

س ٢. بيّني معاني الأفعال التي تحتها خط، واذكري مفعولاتها:

١. قوله تعالى: ((فلما جن عليه الليل رأى كوكبًا))

٢. قوله تعالى: ((قد علم كلُّ أناسٍ مشربهم))

٣. حَسَبَتِ الدراهم

٤. دَرِيثٌ بالخبر السَّارِ.

٥. هَبِ بعضَ المالِ لأعمالِ الخيرِ.

٦. جَعَلَتْ للحارسِ أجرًا.

س ٣. بيّني سبب تعليق الفعل القلبي عن العمل فيما يأتي:

١. ((وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً)):

٢. علمت متى السفر:

س ٤. أبعدُ بَعْدِ تقولُ الدَّارِ جامعةً ... شملِي بهم، أم تقولُ البَعْدَ محتوماً؟

بيّني معنى القول في البيت السابق، وبيّني معموله.

أعلم وأرى (الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل)

قال ابن مالك:

إلى ثلاثة رأى وعلم ... عدّوا إذا صاروا أرى وأعلما
وما لمفعولي علمت مطلقاً ... للثان والثالث أيضاً حَقَّقاً

أشار ابن مالك إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعة أفعال منها: أعلم، وأرى، وذكر أنّ أصلهما: علم ورأى، وأنهما بعد دخول همزة التعدية يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو: علم زيداً عمراً منطلقاً، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك، فلما دخلت عليهما الهمزة زادتتهما مفعولاً ثالثاً وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، وأريثُ خالدًا بكرًا أخاك، فزيدًا وخالدًا مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلتُ: علم زيداً، ورأى خالدًا، وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنّها تصير ما كان فاعلاً مفعولاً فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد نحو: خرج زيداً، وأخرجتُ زيداً، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو لبس زيدٌ جبّةً، فتقول ألبستُ زيداً جبّةً، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة كما تقدم في أعلم وأرى.

ويثبت للمفعول الثاني، والمفعول الثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت لمفعولي علم ورأى، من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل.

بقيّة الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل:

قال ابن مالك:

وكأرى السابق نبأً أخيراً ... حدّث، أنبأ، كذاك خيراً

تقدم أن المصنف عد الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي:

٣. نبأ، كقولك: نبأتُ زيداً عمراً قائماً، ومنه قوله:

نبئتُ زرعته والسفاهة كاسمها- ... يهدي إليّ غرائب الأشعار

الشاهد فيه قوله: "نبئتُ زرعته يهدي" حيث أعمل الفعل: نبأً في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني: زرعته، والثالث جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

٤. أخبر، كقولك: أخبرتُ زيداً أخاك منطلقاً، ومنه قوله:

وما عليك إذا أخبرتني دنفاً ... وغاب بعلك يوماً أن تعوديني؟!

الشاهد فيه قوله: "أخبرتني دنفاً" حيث أعمل أخبر في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: دنفاً.

٥. حدّث، كقولك: حدّثتُ زيداً بكرًا مقبماً، ومنه قوله:

أو منعم ما تسألون فمن حدّ ... تُثْمُوهُ له علينا الولاء؟

الشاهد فيه قوله: "حدثتموه له علينا الولاء " حيث أعمل " حُدِّثَ " في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة: له علينا الولاء.

٦. أنبأ، كقولك: أنبأت عبدَ الله زيدًا مسافرًا، ومنه قوله:

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

الشاهد فيه قوله: "وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا...خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ " حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله " قيسا "، والثالث قوله " خير أهل اليمن ".

٧. حَبَّرَ، كقولك: حَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا، ومنه قوله:

وَحَبَّرْتَ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتَ مِنْ أَهْلِ بَمْرٍ أَعُودَهَا

الشاهد فيه قوله: "وحبرت سوداء الغميم مريضة " حيث أعمل "خبر" في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله " سوداء الغميم "، والثالث قوله "مريضة ".

باب الفاعل، تعريفه:

قال ابنُ مالك:

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ... زيدًا، منيرًا وجهه، نعم الفتى

تعريف الفاعل: هو الاسم المسندُ إليه فعلٌ على طريقة فعلٍ، أو شبهه، وحكمه الرفع.

شرح التعريف: المراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: قام زيدٌ، والمؤول به، نحو: يعجبني أن تقومَ بواجبك، أي قيامك.

وخرج بالمسند إليه فعل ما أسند إليه اسم، نحو زيدٌ أخوك، أو جملة، نحو: زيدٌ قامَ أبوه، أو زيدٌ قامَ، أو ما هو في قوة

الجملة، نحو: زيدٌ قائمٌ غلامه، أو: زيدٌ قائمٌ، أي هو.

وخرج بقولنا على طريقة فعلٍ ما أسند إليه فعل على طريقة فعلٍ، وهو النائب عن الفاعل نحو: ضُربَ زيدٌ.

والمراد بشبه الفعل: الأسماء العاملة عمل الفعل، وهي: اسم الفاعل، نحو: أقائمُ الزيدان، والصفة المشبهة، نحو: زيدٌ

حسنٌ وجهه، والمصدر، نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا، واسم الفعل، نحو: هيهات العقيقُ، والظرف والجار والمجرور،

نحو: زيدٌ عندك أبوه، أو في الدارِ غلاماه، وأفعل التفضيل، نحو: مررت بالأفضل أبوه، فأبوه مرفوع بالأفضل.

والمراد بمرفوعي أتى: ما كان مرفوعا بالفعل، أو بما يشبه الفعل، كما تقدّم ذكره، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين أحدهما ما

رفع بفعل متصرف، نحو: أتى زيدٌ، والثاني ما رفع بفعل غير متصرف: نحو نعمَ الفتى، ومثّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله:

منيرًا وجهه.

حكم الفاعل مع رافعه:

قال ابنُ مالك:

وبعد فعل فاعلٍ، فإن ظهرُ ... فهو، وإلا فضميرٌ استتر

حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه، نحو: قام الزيدان، وزيدٌ قائمٌ غلاماه، وقام زيدٌ، ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيدٌ غلاماه قائم، ولا زيدٌ قام، على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله .

اتصال الفعل بعلامات التنثية والجمع مع فاعله المثني والمجموع:

قال ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمع، كفازَ الشهدا
وقد يقال: سَعِدَا وسَعِدُوا ... والفعل للظاهر بعدُ مسندٌ

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مثني أو مجموع، وجب تجريده من علامة تدل على التنثية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهنداتُ، كما تقول: قام زيدٌ.

ومن العرب - وهم بنو الحارث بن كعب، وقيل: طيء، وقيل: أزد شنوءة - من يلحق علامات التنثية والجمع بالفعل إذا كان الفاعل مثني أو مجموعاً، فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التنثية والجمع، كما كانت التاء في: قامت هندٌ حرفاً يدل على التأنيث عند جميع العرب، وللنحويين وجهان في إعراب هذه اللغة: الأول: أن الألف والواو والنون ضمائر متصلة في محل رفع فاعل، وهي مع الفعل في محل رفع خبر مقدم، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا، والآخر: أن ما اتصل بالفعل مرفوعٌ به، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة، أعني الألف، والواو، والنون، ومن أمثلة هذه اللغة قول الشاعر:

تولّى قتالَ المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعدٌ وحميمٌ

الشاهد فيه قوله: وقد أسلماه مبعد وحميم، حيث وصل بالفعل ألف التنثية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: وقد أسلمه مبعد وحميم، وقول الآخر:

يلومونني في اشتراءِ النّخيد ... ل أهلي؛ فكأهم يعذل

الشاهد فيه قوله: يلومونني... أهلي، حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وقوله:

رأينَ الغواني الشيبَ لاح بعارضي ... فأعرضنَ عني بالخدودِ النّواضِر

الشاهد فيه قوله: رأينَ الغواني، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: رأينَ، مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: الغواني.

وهذه اللغة قليلة، وهي التي يعبر عنها النحويون بلغة: أكلوني البراغيث، ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، فالبراغيث فاعل أكلوني، وملائكة فاعل يتعاقبون.

رفع الفاعل بفعل محذوف:

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أضمرا ...كمثل: زيدٌ، في جواب: مَنْ قرأ؟

إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: من قرأ؟ فتقول: زيدٌ، التقدير: قرأ زيد، وقد يحذف الفعل وجوباً كقوله تعالى: ((وإن أحدٌ من المشركين استجارك)) فأحدٌ فاعل بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: وإن استجارك أحدٌ استجارك، وكذلك كلُّ اسم مرفوع وقع بعد (إن)، أو (إذا) الشرطيتين، فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً، ومثال ذلك في إذا قوله تعالى: ((إذا السماء انشقت)) فالسمااء فاعل بفعل محذوف، والتقدير إذا انشقت السماء، وهذا مذهب جمهور النحويين.

تأنيث الفعل الماضي:

قال ابنُ مالك:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ...كانَ لأنثى، كأبتُ هندُ الأذى.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة، لتدلّ على كون الفاعل مؤنثاً، ولها حالات، حالة لزوم، وحالة جواز، وحالة يمتنع فيها التّأنيث.

أولاً: حالة وجوب تأنيث الفعل الماضي، قال ابن مالك:

وإنما تلزمُ فعلٌ مضمراً ...متّصلٍ أو مفهَمٍ ذاتٍ حرٍ

فتلزم تاء التّأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:

١. أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث مستتر، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول: هند قامت، والشمس طلعت، ولا تقول قام ولا طلع، فإذا ظهر الضمير وانفصل لم يؤت بالتاء، نحو: هند ما قام إلا هي.

٢. أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، حقيقيّ التّأنيث، مفرداً، غير مفصول عن عامله، نحو: قامت هندٌ، وهو المراد بقوله: أو مفهم ذات حر، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: قال فلانة، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله:

فلا مزنةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها ...ولا أرضٌ أبقلُ إبقالها

الشاهد فيه قوله: ولا أرض أبقل، حيث حذف تاء التّأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو أبقل، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التّأنيث، ويروى: ولا أرض أبقلت إبقالها، بنقل حركة الهمزة من إبقالها إلى التاء في أبقلت، وحينئذ لا شاهد فيه.

ثانياً: حالة جواز تأنيث الفعل الماضي، قال ابن مالك:

وقد يبيح الفصل ترك التاء في ...نحو أتى القاضي بنت الواقف

والحذف مع فصل بإلا فضلا ...ك ما زكا إلا فتاة ابن العلاء

والتاء مع جمع سوى السالم من ...مذكر كالتاء مع إحدى اللين

والحذف في "نعم الفتاة" استحسنا ...لأن قصد الجنس فيه بين

يجوز تأنيث الفعل، وعدم تأنيثه في المواضع التالية:

١. إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلا جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: أتى القاضي بنتُ الواقفِ، والأجود: أتت، وتقول: قام اليومَ هندٌ، والأجود: قامت.

٢. إذا أسند الفعل إلى جمع، ولم يكن جمع سلامة لمذكر، بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال، أو لمؤنث كالهونود، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات، جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: قام الرجال، وقامت الرجال، وقام الهنود، وقامت الهنود، وقام الهندات، وقامت الهندات، فإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع.

٣. إذا كان العامل نعم وأخواتها، جاز مع فاعلها المؤنث إثبات التاء وحذفها، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً، فتقول: نعم المرأةَ هندٌ، ونعمت المرأةَ هند، وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدد.

ثالثاً: حالة امتناع التأنيث:

١. إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث -الحقيقي أو المجازي- بأداة الاستثناء (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشمس، ولا يجوز ما قامت إلا هند، ولا ما طلعت إلا الشمس، وقد جاء في الشعر كقول:

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

وهو عجز بيت لذي الرمة، يصف فيه ناقته بالكلال والضُمور والهزال مما أصابها من توالي السوق، والسير في الأرض الصلبة، حتى دق ما تحت غرضها، ولم يبق إلا ضلوعها المنتخخة، والشاهد فيه قوله: فما بقيت إلا الضلوع، حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل، لأن فاعله مؤنث مجازي، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا، وذلك -عند الجمهور- مما لا يجوز في غير الشعر.

٢. إذا أسند الفعل إلى جمع سلامة لمذكر، لم يجز اقتران الفعل بالتاء، فتقول: قام الزيدون، ولا يجوز قامت الزيدون.

تقديم المفعول به وتأخير الفاعل (مخالفة الترتيب):

قال ابن مالك:

والأصل في الفاعل أن يتصلا ...والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يُجاء بخلاف الأصل ... وقد يجيء المفعول قبل الفعل

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل، لأنه كالجزم منه، ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم، أو مخاطب نحو: ضربت وضربت، وإنما سكونه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة، والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، وقد يجاء بخلاف الأصل، أي أن المفعول قد يتقدم على الفاعل، وتحت هذا قسمان:

الأول: ما يجوز تقديمه وتأخيره، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، فنقول: عمرًا ضربَ زيدٌ، والمفعول به هنا خالٍ من موجبات التقديم التالية الذكر.

الثاني: ما يجب تقديمه، وذلك في الحالات التالية:

١. إذا كان المفعول من الأسماء التي لها الصدارة في الجملة، كأسماء الشرط، نحو: أيًا تضربُ أضربُ، وأسماء الاستفهام، نحو: أيُّ رجلٍ ضربتَ؟ والضمير المنفصل، نحو: ((إيَّاك نعبُد)).
٢. فإن كان الفاعل محصورًا بإلا وجب تأخيره وتقديم المفعول به، سواءً كان اسمًا ظاهرًا، نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيدًا، أو ضميرًا، نحو: ما ضرب زيدًا إلا أنا، ومنه قوله:

فلم يدر إلا الله ما هيَّجْتُ لنا ... عشية آناء الديار وشامها

٥. إذا اشتملَ الفاعل على ضمير عائد على المفعول به، وجب تقديمه وتأخير الفاعل، نحو: أكرمَ زيدًا صديقَه، وإمَّا وجب تقديم المفعول به هنا حتَّى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، وشاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: خاف ربُّه عمرٌ، فربُّه مفعول به، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر، وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظًا؛ لأنَّ الفاعل منويُّ التقديم على المفعول لأنَّ الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبةً وإن تأخر لفظًا.

وجوب تأخير المفعول به وتقديم الفاعل (التزام الترتيب):

يجب تقديم الفاعل على المفعول في حالات:

١. إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول به، وذلك إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبيِّن الفاعل من المفعول، نحو: ضربَ موسى عيسى، فيجب كون موسى فاعلاً وعيسى مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، فإذا وجدت قرينة تبيِّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره، فنقول: أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى، وهذا معنى قوله: وأخر المفعول إن لبس حذر.
٢. إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا بالفعل، نحو: ضربتُ زيدًا.

النائب عن الفاعل

قال ابن مالك:

ينوب مفعول به عن فاعل... فيما له كنييل خير نائل

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من أحكام، وهي: لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: نيلٌ خيرٌ نائلٌ، فخير نائلٌ: مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: نال زيدٌ خيرٌ نائلٌ، فحذف الفاعل، وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه، وهو خير نائلٌ، ولا يجوز تقديمه فلا نقول: خيرٌ نائلٌ نيلٌ، على أن يكون مفعولاً

مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده، وهي: نيل، والنائب عن الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: نيل هو، وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول: نيل.

صياغة الفعل للمجهول:

قال ابن مالك:

فأول الفعلِ اضمَمَنَّ، والمتصل ... بالآخر اكسِر في مُضَيِّ كوصلَ

واجعله من مضارعٍ منفتحًا ... كيُنْتَحَى المَقُولُ فيه يُنْتَحَى

والثاني التالي تا المطاوعة ... كالأول اجعله بلا منازعه

وثالث الذي بهمز الوصل ... كالأول اجعله كاستحلي

- يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا أي سواء كان ماضيًا، أو مضارعًا، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع، ومثال ذلك في الماضي قولك في وَصَلَ: وَصَلَ، وفي المضارع قولك في يُنْتَحَى: يُنْتَحَى.

- إذا كان الفعل المبني للمفعول، مفتتحًا بتاء المطاوعة: ضَمَّ أوله وثانيه، وذلك كقولك في تَدَخَّرَ: تَدَخَّرَ، وفي تَكَسَّرَ: تَكَسَّرَ، وفي تَغَافَلَ: تَغَافَلَ.

- إذا كان مفتتحًا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه، وذلك كقولك في اسْتَحْلَى: اسْتَحْلَى، وفي اقْتَدَرَ: اقْتَدَرَ وفي انطلق: أنطلق.

ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه:

قال ابن مالك:

وقابل من ظرف أو من مصدر ... أو حرف جر بنيابة حري

ولا ينوب بعضٌ هذي إنْ وُجِدَ ... في اللفظ مفعول به، وقد يرد

تقدم أن الفعل إذا بُني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور مقامه.

ويشترط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنياحة، أي صالحاً لها، واحترز بذلك ممَّا لا يصلح للنياحة، كالظرف الذي لا يتصرَّف، والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية، نحو: (سحرَ) إذا أريد به سحر يوم بعينه، ونحو: (عندك) فلا تقول:

جُلسَ عندك، ولا رُكِبَ سحرُ، لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا

تتصرَّف، نحو: معاذَ الله، فلا يجوز رفع معاذ الله؛ لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر

والجار والمجرور، فلا تقول سير وقتٌ، ولا ضُرِبَ ضربٌ، ولا جُلسَ في دارٍ، لأنَّه لا فائدة في ذلك، ومثال القابل من كل منها قولك: سير يوم الجمعة، وضُرِبَ ضربٌ شديد، ومُرَّ بزيد.

وقد اختلف النحويون فيما ينوب عن الفاعل إذا وجد في الجملة أكثر من شيء صالح للنياحة عنه، على النحو التالي:

١- مذهب البصريين إلا الأخص، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار

ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول: ضُرب زيدٌ ضرباً شديداً، يومَ الجمعة، أمامَ الأمير، في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده.

٢- مذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غير المفعول به وهو موجود، تقدّم أو تأخر، فتقول: ضُرب ضرباً شديداً زيداً، وضُرب زيداً ضرباً شديداً، وكذلك في الباقي، واستدلوا على ذلك بقراءة أبي جعفر: (لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يكسبون)، وقول الشاعر

لم يُعَنَّ بالعلياء إلا سيّداً ... ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى

٣- ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، فتقول: ضُرب في الدار زيداً، وضُرب في الدار زيداً، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، نحو ضُرب زيدٌ في الدار، فلا يجوز: ضُرب زيداً في الدار.

تعدّد المفعولات للفعل الواحد:

قال ابن مالك:

وما سوى النائب ممّا علّقاً ... بالزّافع النّصب له محقّقاً

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل، فكما أنّه لا يرفع الفعل إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منها مقام الفاعل، ونصبت الباقي فتقول: أُعطي زيدٌ درهماً، وأعلم زيدٌ عمراً قائماً، وضُرب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير في داره.

تدريبات على باب الفاعل ونائبه.

س ١ . استخراجي الفاعل وبيّني نوعه، وإعرابه:

١ . قال تعالى: ((ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله)):

٢ . قال تعالى: ((الذين يؤمنون بالغيب، ويقومون الصلاة)):

٣ . أعارفُ الدليلُ دروبَ الصحراءِ؟ :

٤ . أعجبنى أنّ النظامَ مستتبٌّ:

.....

س ٢ . بيّني الأوجه الإعرابية في الضمير والاسم الظاهر في قوله صلى الله عليه وسلم: ((يتعاقبون فيكم ملائكة، بالليل، وملائكة بالنهار)):

الوجه الأول:

الوجه الثاني:

.....

س ٣ . بيّني حكم تأنيث كلّ فعل ماضٍ فيما يأتي، مع تعليل الحكم:

١ . بانئتُ سعداً فقلبي اليومَ متّبولٌ مُتّيمٌ إثرها لم يفد مكبول:

٢. حضرت إلى القاضي امرأة:

٣. نعمت المرأة عائشة:

٤. قال تعالى: ((قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا)):

٥. وصلت الطالبات إلى الجامعة مبكرات:

٦. قال تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)):

س٤. بيّني حكم تقديم المفعول به فيما يأتي، مع تعليل الحكم:

١. أكرم أبي صديقي:

٢. ما كافأ المعلم إلا المجتهد:

٣. قال تعالى: ((فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ مُصْبِحِينَ)):

٤. من اصطحبت في رحلتك؟

٥. قال تعالى: ((وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)):

٦. قال تعالى: ((قُلْ ادْعُوا اللَّهَ ...)):

٧. قال تعالى: ((أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)):

٨. قال تعالى: ((وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)):

س٥. أعربي:

١. قال تعالى: ((خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ)) ٢. يُنْتَظَرُ أَنْ يَثْمَرَ عَمَلُنَا ٣. قال تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ))